

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الوطني العماني (ش م ع ع)

### التقرير حول تدقيق البيانات المالية

#### الرأي

لقد دققنا البيانات المالية للبنك الوطني العماني (ش م ع ع) ("البنك")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

#### أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن البنك وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

#### تأكيد أمر

نلفت الإنتباه إلى الإيضاح ١-٢٢ حول البيانات المالية الذي يبين وضع الضمانات بمقدار ١٤,٣ مليون ريال عماني المستدعاة من قبل المستفيد وقد رفع البنك دعوى قانونية من أجل إسترداد القيمة ذات الصلة من عميله.

إن رأينا غير مُعَدَّل بشأن هذا الأمر.

#### أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي  
البنك الوطني العماني (ش م ع ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم ضوابط الرقابة على المنح، والتسجيل وعمليات رصد القروض والمديونيات، وعملية تكوين مخصصات إنخفاض القيمة المحددة والجماعية، بما في ذلك أخذين في عين الاعتبار توخي متطلبات الحيطة والحذر، والتحقق من صحة فعالية التشغيل لضوابط الرقابة الرئيسية المودعة، التي تحدد القروض والمديونيات المنخفضة القيمة والمخصصات المطلوبة مقابلها. كجزء من إجراءات اختبار ضوابط الرقابة، قمنا بتقييم سواء ضوابط الرقابة الرئيسية في العمليات المذكورة أعلاه تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها على نحو فعال.</p> <p>بالإضافة إلى اختبار ضوابط الرقابة الرئيسية، اخترنا عينة من القروض والمديونيات القائمة كما في تاريخ التقرير وقمنا بتقييم إنتقادي للمعايير من أجل تحديد سواء حدث إنخفاض القيمة قد وقع حيث يتطلب تكوين مخصص لإنخفاض القيمة. للعينات المختارة، تحققنا أيضا سواء جميع أحداث إنخفاض القيمة التي قمنا بتحديدنا قد تم تحديدها أيضاً من قبل إدارة البنك. شملت عيناتنا المختارة أيضا القروض والمديونيات المتعثرة حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية القابلة للاسترداد، وتقييم الضمانات، وتقديرات الاسترداد عند التقصير والمصادر الأخرى من السداد. بالنسبة للقروض والمديونيات النشطة، قمنا بتقييم سواء أظهر المقترضون أية مخاطر التخلف عن السداد محتملة التي قد تؤثر على الوفاء بالتزاماتهم لجدول السداد.</p> <p>بالنسبة لمخصصات انخفاض القيمة الجماعية، حصلنا على فهم المنهجية التي يستخدمها البنك لتحديد المخصصات الجماعية، وقمنا بتقييم الافتراضات الضمنية وكفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة.</p> <p>قمنا أيضاً بتقييم سواء إفصاحات البيانات المالية تعكس على نحو ملائم لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية.</p>	<p>١ إنخفاض قيمة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء</p> <p>انخفاض قيمة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء (القروض والمديونيات) هي منطقة ذاتية للغاية نظراً لمستوى الحكم الذي تطبقه الإدارة لتحديد مدى الخسائر الائتمانية المتعلقة بتلك القروض والمديونيات.</p> <p>تشمل الأحكام التي تطبقها الإدارة في تحديد مستوى الانخفاض في قيمة القروض والمديونيات التعرف على الأحداث التي ربما يمكن أن تؤدي إلى إنخفاض في القيمة، وإجراء تقييم مناسب للضمانات ذات الصلة، وتقييم العملاء التي هي عرضة للتقصير، والتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالقروض والمديونيات.</p> <p>نظراً للطبيعة الجوهرية للقروض والمديونيات وتقديرات عدم اليقين ذات الصلة المعنية، متضمنة اعتبار الصناعة الاحترازية والمتطلبات التنظيمية، فإن هذا يعتبر أمر تدقيق رئيسي. إن أساس سياسة مخصص الانخفاض في القيمة للبنك يتم عرضه في قسم السياسات المحاسبية وفي الإيضاح ٣-٢٠ حول البيانات المالية. يتم لفت الانتباه إلى التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة، وإفصاحات القروض والمديونيات وإدارة مخاطر الائتمان المبينة في الإيضاحات ٢-٤-٢ و ٦ و ٣٠-١ حول البيانات المالية على التوالي.</p>

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الوطني العماني (ش م ع ع) (تابع)

### المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة ٢٠١٧

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة ٢٠١٧، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٧ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة
- البيانات المالية لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية
- تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ وبازل ٣ للبنك
- تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ وبازل ٣ لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي وسوف لن نبدي أي شكل من أشكال الإस्तنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، آخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لرفع تقرير في هذا الشأن.

### مسئوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديد أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء نتيجة لإختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية البنك أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديه بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

### مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الوطني العماني (ش م ع ع) (تابع)

### مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهرية موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهرية موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في البنك ليتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بيان بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

### الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

Ernst & Young LLC  
Saijan



سانجاي كواترا  
مسقط

١٠ مارس ٢٠١٨